سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تحليل، تقييم و استشراف

د/ محمد الطاهر دربوش
د/شامية بن عباس
جامعة خنشلة

الملخص :

إن جذب وتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الجزائر موضوع لا يمكن تجاهله ضمن السياسات الاقتصادية الرشيدة و ذلك بالنضر إلي الآثار التي قد يدرها هذا النوع من الاستثمارات علي الاقتصاد الجزائري و الذي يساهم في رفع التحدي الذي تواجهه الجزائر و المتمثل في تنوع اقتصادها وفك ارتباطه بقطاع المحروقات. ولهذا الغرض، و بالنضر إلي الإمكانيات المالية و المؤهلات البشرية و القدرات الاستثمارية الهائلة التي تتمتع بها الجزائر قامت بإصلاحات اقتصادية و ضريبية ، و اتخذت إجراءات وتدابير سياسية و قانونية واجتماعية ووضع سياسات استثمارية فعالة وكذا تطوير بيئتها الأساسية وهذا من شانه إبراز الفرص الاستثمارية و المزايا و التسهيلات المتاحة و خلق بيئة محفزة لجذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي في الجزائر– السياسات الاقتصادية الرشيدة – السياسات الاستثمارية.

Abstract :

The attraction and development of foreign direct investment to Algeria subject can not be ignored in the governance of economic policies and that Given to effects that may generated this kind of investment on the economy Algerian and which contribute to the lifting of the challenge facing Algeria and of the diversity of its economy and dismantling of its association with hydrocarbons sector. For this purpose, Given to the financial possibilities and human qualifications and massive investment abilities of Algeria has economic and tax reforms, and has taken actions and measures of political, legal, social, and put an investment of effective policies, as well as the development of their environment and this will highlight investment opportunities and advantages and the facilities available and create a conducive environment to attract domestic and foreign investment.

مقدمة:

لقد أضحى الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل اليوم مكانة هامة ضمن استراتيجيات التنمية الاقتصادية لكافة الدول وبالخصوص الدول النامية، و ذلك للدور الكبير الذي لعبه هذا النوع من الاستثمارات في تعزيز النمو الاقتصادي للبلدان المصنعة، وقد اقتنعت الدول النامية بدورها بأهمية الاستثمار الأجنبي في إرساء وتحقيق التنمية الاقتصادية بفضل تدفقات هذا الأخير للموارد الكافية للتمويل بالإضافة إلى الاستفادة من تحويل التكنولوجيا المتطورة في أساليب الإنتاج ، التسيير والإدارة فضلا عن الآثار الإيجابية الأخرى على مستوى التشغيل ، تنمية التجارة الخارجية وتراكم رأس المال وغيرها.

ومن أجل تحقيق ذلك فسحت الجزائر المجال للقطاع الخاص بصورة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصورة خاصة وعيا منها بأن تشجيع هذا الأخير والحرص الجاد على تهيئة الظروف الملائمة له يمكنها من تنويع النشاط الاقتصادي بدلا من الاعتماد فقط على استخراج الثروات الباطنية مع تدعيم للاستثمار المحلي.

إشكالية البحث: إن إشكالية هذه الورقة البحثية تتناول سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عملية التحليل، التقييم والاستشراف وكذا تحديد أهم مقوماتها.

ومن أجل معالجة إشكالية البحث فقد قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى ثلاث محاور أساسية جاءت وفق ما يلي:

المحور الأول: سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المحور الثاني : تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري

المحور الثالث: مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

منهج البحث : تتم معالجة إشكالية البحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي .

المحور الأول: سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعتبر الجزائر من أهم الدول التي تتوفر على إمكانات وقدرات كبيرة فيما يخص جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بالنظر إلى تركيبة بشرية صغيرة السن و الوضعية الاقتصادية الأخرى في التحسن سنة بعد أخرى هذا من ناحية ومن ناحية أخرى الموقع الجيو استراتيجي للجزائر فهي تعتبر بوابة للأسواق الأوربية ، الإفريقية والعربية مما يتيح فرصا أكبر للنفاذ لمختلف الأسواق وتسويق منتجاتهم ، بالإضافة إلى الرغبة و

الحاجة التي ابدتها خلال السنوات الأخيرة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي .

1-**مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر:** يدل الاهتمام المتزايد بالاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة على الدور الفعال الذي تلعبه هذه الأخيرة في المساهمة في تنمية اقتصاد البلد المضيف، وقد استعرض الباحث **Hatem** تحليلا نظريا تناول فيه دراسة المؤشرات الكفيلة بحساب الجاذبية مقارنة بمختلف البلدان قصد استضافتها للاستثمارات الأجنبية، حيث قدم مختلف المؤشرات المستعملة حاليا والمسماة بمؤشرات الأداء التي لا تقيس الجاذبية المتوقعة فحسب وإنما أيضا درجة الانفتاح الفعلي أو حصة السوق الخاصة فعلا للأقاليم قصد توطين الاستثمارات ، وإن مؤشرات الجاذبية تظهر كمزيج لنوعين من العناصر، العنصر الأول يتعلق بالنوعية الجوهرية للعرض والعنصر الثاني ينجذب إلى تسلسل معايير اختيار الموقع المأخوذ من طرف المستثمر[1] .

وهذه المؤشرات هي [2]:

1-1-مؤشر الأداء الخاص بالاستثمارات الوافدة (IPIE) : إن هذا المؤشر يتعلق بالاستثمارات الوافدة إلى بلد مضيف ما، وهو يعكس قدرة البلد على استقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنظر إلي حجمها الاقتصادي وذلك وفق القاعدة التالية:

مؤشر الأداء الخاص بالاستثمارات الوافدة EPIE :

$$EPIE = 100 \times \frac{\dfrac{\text{الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة في البلد في السنة T}}{\text{الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم للسنة T}}}{\dfrac{\text{الناتج المحلي الخام للبلد في السنة T}}{\text{الناتج المحلي الخام للعالم في السنة T}}}$$

ففي حالة إذا كان بلد ما يمثل 10% من الناتج المحلي الخام العالمي يمكنه إذن أن يستقبل ما يلي:

- 10% من الاستثمارات العالمية، في هذه الحالة **(IPIE)** يساوي 100.
- اكثر من 10% ،**(IPIE)** يكون أكبر من 100،اما أقل من 10% ،**(IPIE)** يكون أقل من 100.

1-2- مؤشر الأداء الخاص بالاستثمارات الأجنبية: يعكس هذا المؤشر مدى قدرة بلد ما على الاستثمار في الخارج مقارنة بحجمه الاقتصادي وذلك وفق القاعدة التالية:

مؤشر الأداء الخاص بالاستثمارات الخارجية EPIS :

$$\text{EPIE} = 100 \times \frac{\text{الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجية في بلد ما خلال السنة T}}{\text{الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال السنة T}} \Big/ \frac{\text{الناتج المحلي الخام للبلد في السنة T}}{\text{الناتج المحلي الخام العالمي في السنة T}}$$

ففي حالة ما إذا كان بلد يمثل 10% من الناتج المحلي الخام يمكن أن يستثمر ما يلي:

- 10% من الاستثمارات العالمية ، **EPIS** سيكون مساوي ل 100
- أكثر من 10% من الاستثمارات العالمية، **EPIS** سيكون أكبر من 100

1-3-مؤشر الجاذبية المتاحة الخاصة بالاستثمارات الوافدة (IPAIE):هو مؤشر يعكس بدوره عدة عوامل مفترض أنها تقيس جاذبية بلد معين للاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء حجم السوق، ولقد اختارت اثني عشر مؤشرا إحصائيا في هذا الصدد.

فمؤشر الوفرة هو متوسط بسيط (غير مرجح) للقيم المأخوذة مسبقا. من 0 إلى 1، من بين 12 مؤشر التالية فكلما اقترب هذا المؤشر من 1 كلما اعتبر البلد جذاب للاستثمار الأجنبي المباشر أي الشركات الأجنبية، وكلما اقترب من 0 كلما كان البلد أقل جاذبية. ويمكن توضيح المؤشرات 12 كالتالي [3] :

- **الناتج المحلي الخام للفرد:** وهو مؤشر خاص بكثرة الطلب وبوفرة الزبائن؛
- **معدل نمو النتاج المحلي الخام لعشر سنوات سابقة؛**
- **حصة الصادرات في الناتج المحلي الخام:** يعكس هذا المؤشر درجة انفتاح البلد على التبادلات الخارجية و مستوى تنافسيته؛
- **عدد خطوط الهاتف الثابتة لكل ألف ساكن وكذا عدد الهواتف المحمولة :** وهو مؤشر يدل على مدى وجود بنية تحتية عصرية؛

- **معدل استهلاك الطاقة من طرف القطاع الخاص للفرد:** وهو مؤشر يقيس أهمية البنية التحتية التقليدية؛
- **حصة نفقات البحث والتطوير العمومية من ناتجه المحلي الخام :** وذلك لقياس القدرة التكنولوجية للبلد المضيف ؛
- **نسبة الطلبة في الطور الجامعي الثالث من إجمالي السكان:** وهو مؤشر يقيس مدى وفرة اليد العاملة المؤهلة جدا والمتاحة للبلد؛
- **مؤشر خطر البلد :** يقيس بها العوامل التي يمكن أن تؤثر على إدراك المستثمرين الأجانب لمخاطر البلد المضيف ؛
- **حصة سوق البلد من الصادرات العالمية من المواد الأولية:** هذا المؤشر خاص بالصناعات الإستخراجية للبلد ؛
- **حصة سوق البلد من الواردات العالمية لمكونات صناعة السيارات والمنتجات الإلكترونية؛**
- **حصة سوق البلد من الصادرات العالمية للخدمات:** ويقيس جاذبية البلد مقارنة بالاستثمارات الموجهة إلى قطاع الخدمات؛
- **حصة البلد من المخزون العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة:** يعد مؤشر المناخ العام للاستثمار.

2-السياسة العامة للاستثمار في الجزائر: لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، كما فرضت تدابير جديدة لتوجيه الاستثمارات وفقا لثلاث محاور أساسية وهي:

- نحو المشاريع و القطاعات الخالقة لمواطن الشغل بتكاليف معتدلة ثم نحو أنشطة الصناعات التقليدية والحرفية والمهن الصغرى
- من ناحية أخرى وتفاديا لتكريس حالة اللاتوازن الإقليمي الحاد اتخذت ترتيبات شجاعة للبحث على اللامركزية .

❖ تشجيع الأنشطة التصديرية في كل قوانين المالية السنوية وفي قوانين الاستثمار المتعاقبة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الجزائر اتخذت بعض الإجراءات التي من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية نذكر منها [4]:

- الاتجاه نحو المزيد من الحرية الاقتصادية وزيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه؛
- التخفيف من قيود النقد الأجنبي ضمانا لإعادة تحويل الأرباح والتحويلات الداخلية الأخرى ؛
- إعطاء ضمانات من الإعفاءات والمزايا في صورة إعفاءات جمركية أو ضريبية أو مزايا أخرى ؛
- توفير البيئة الإدارية الملائمة من خلال القضاء على عوائق البيروقراطية وشتى صور الفساد ؛

ومن أجل تفعيل السياسة الاستثمارية الوطنية عمدت الجزائر إلى ما يلي:

❖ وضع إستراتيجية تطوير واتصال خاصة بأهم الإصلاحات المحققة من طرف الجزائر ؛

❖ تدعيم مساهمة القطاع الخاص الوطني والأجنبي من أجل الحث على التعاون والحوار ؛

❖ تسهيل الإجراءات البنكية وضمان إمكانيات واسعة للحصول على القروض من طرف المتعاملين الخواص المحليين.

المحور الثاني : تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري

يعد دراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري أمرا بالغ الأهمية وذلك قصد معرفة تطور الأداء الاقتصادي الكلي وبالتالي محاولة تحديد نقاط ضعف وقوة مناخ الاستثمار في الجزائر، و قد تم انتقاء أهم المؤشرات المعبرة عن ذلك.

مؤشرات الأداء الاقتصادي: قد تم رصد مجموعتين من الأداء الاقتصادي، الأولى داخلية والثانية خارجية.

1-1-الأداء الاقتصادي الداخلي: ويتضمن ما يلي [5]:

1-1-1-معدل النمو الاقتصادي الحقيقي: إن طبيعة الاقتصاد الجزائري كاقتصاد أحادي التصدير جعل من معدلات نموه الحقيقي عرضة للعديد من التذبذبات لأنه يتوقف على مدى استقرار أسعار النفط في الأسواق المالية وتوفير احتياطات وقدرات مالية كافية.

-**معدل النمو الحقيقي:** ويوضح في الجدول التالي[6]:

جدول رقم (01): معدل النمو الحقيقي خلال الفترة [2000-2014] الوحدة %

السنوات / المعدلات	متوسط[2000-2010]	2011	2012	2013	2014	توقعات 2015	توقعات2016
معدل النمو الحقيقي	3.86	2.83	3.3	2.81	3.84	3.99	3.83

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الاقتصاد العربية ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية الدولية 2015،ص:110

من خلال الجدول نلاحظ أن وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر مقبولة بصورة عامة ما عدا سنة 2013، كما تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أنه سيرتفع معدل النمو للناتج الإجمالي للجزائر خلال سنة 2015 ثم ستستمر إلي غاية سنة 2016.

-**الناتج المحلي الإجمالي:** ويوضحه الجدول الموالي [7]:

جدول رقم (02): الناتج المحلي الإجمالي الوطني خلال فترة [2011-2014]

الوحدة : مليار دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	توقعات 2015	توقعات 2016
الناتج المحلي الإجمالي	203.9	207.8	212.48	227.8	238.46	248.54

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

يتبين ارتفاع الناتج المحلي من 203.9مليار دولار عام 2011 إلى227.8 مليار دولار عام 2014، ومع توقعات مواصلة الارتفاع إلي 238.46 مليار دولار عام 2015 كما يتوقع تواصل الارتفاع قد يصل إلى 248.54 مليار دولار وهذا في آفاق 2016 .

-**الموازنة العامة** : والجدول التالي يوضح ذلك [8] :

جدول رقم (03): تطور العجز والفائض للموازنة العامة خلال فترة [2011-2014]

الوحدة : %

السنوات	2011	2012	2013	2014	توقعات 2015
العجز	3.6-	8.54 -	1.91-	10.22-	11.00-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص: 13

تعاني الجزائر كباقي الدول العربية من العجز في الموازنة العامة وذلك اعتبارا من سنة 2007 إلى غاية 2015.

-معدل التضخم: جدول رقم (04): معدل التضخم خلال فترة [2011-2014]

الوحدة : **%**

المعدل/السنوات	2011	2012	2013	2014	توقعات 2015	توقعات 2016
معدل التضخم	5.00	8.9	3.3	3.2	4.0	4.0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص: 13

يتبين من الجدول أن الجزائر قد حققت انخفاض في معدل التضخم بنسبة معتبرة سنة 2013 ليستقر عند نسبة 3.2 سنة 2014، ويتوقع ارتفاعه إلى 4.0 في آفاق 2016.

1-2-الأداء الاقتصادي الخارجي: ويتضمن ما يلي[9]:

-الحساب الجاري: جدول رقم (05): الحساب الجاري خلال الفترة [2011-2014]

الوحدة : مليار دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	توقعات 2015
الحساب الجاري	11.7	12.3	0.8	6.8-	7-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص: 72

لقد استفادت الجزائر من ارتفاع مداخيل البترول وبذلك فقد حققت فوائض ضخمة قيمتها 12.3 مليار دولار من الحساب الجاري ويتوقع أن يتراجع الفائض إلى 7.0 مليار دولار لسنة 2015.

-المديونية الخارجية: جدول رقم (06): تطور الدين الخارجي خلال الفترة [2011-2014]

الوحدة : مليار دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	توقعات 2015
المديونية الخارجية	3.8	3.6	3.4	2.9	2.7

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص: 74

من الجدول نلاحظ تراجع رصيد الدين الخارجي في الجزائر حسب متابعتها سياسة السداد المبكر لمديونيتها الخارجية خاصة بعد تحسن الأوضاع المالية للجزائر وذلك بعد ارتفاع عوائد النفط ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ 2.7 مليار دولار خلال 2015.

2-مؤشرات بيئة أداء الأعمال : ويسمي أيضا بمؤشر سهولة أداء الأعمال وهو يصدر سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وذلك منذ سنة 2003، كما يغطي اقتصاديات 183 بلد عبر العالم ويهتم بقياس مدى تأثير مختلف القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، وبدوره يتكون هذا المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية .

والجدول الموالي يوضح لنا تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال [10]:

جدول رقم (08): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة [2009-2014]

السنة/المؤشرات الفرعية	2009	2010	2011	2012	2014	توقعات2015
الترتيب في المؤشر	**132**	**136**	**143**	**148**	**148**	**154**
بدء المشروع	141	148	150	153	139	141
توظيف العاملين	118	122	122	-	150	147
استخراج تراخيص البناء	112	110	117	118	122	127
تسجيل الممتلكات	162	160	165	167	169	187

الحصول على الائتمان	131	135	139	150	123	171
حماية المستثمرين	118	122	123	127	174	132
دفع الضرائب	26	73	74	79	131	176
التجارة عبر الحدود	166	168	164	162	120	131
إلغاء العقود	126	123	123	122	-	120
تصفية وإغلاق المشروع	49	51	52	59	94	97

المصدر: انظر world bank doing business

-report 2009- 2010-2011and 2012

-المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية 2015

بناء على الجدول أعلاه صنفت الجزائر في المرتبة 143 عالميا سنة 2011 وذلك من أصل 183 دولة يشملها هذا المؤشر بعدما كانت في المرتبة 132 سنة 2009 ، وواصلت هذه الظروف سيطرتها على وضع مناخ الأعمال في الجزائر وجاء هذا نتيجة تراجع مستوى تسجيل الممتلكات وتسجيله(المركز 167) ودفع الضرائب(المركز164). و عليه يستلزم على الجزائر التحسين المتواصل لمناخها الاستثماري ليس فقط على مستوى الإجراءات المؤسساتية والتنظيمية المشجعة للاستثمار وإنما أيضا المكونات الأخرى لبيئة الأعمال التي تسمح بازدهار نشاط المستثمرين بما يتناسب مع المميزات المقترحة من قبل الجزائر ، ويتوقع أن تحصل الجزائر حسب تقرير بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لسنة 2015 على الترتيب 14 من مجموع 20 دولة عربية وعلى الترتيب 154 عالميا من مجموع 188 دولة ، وذلك رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر منذ سنة 2014 [(11)].

المحور الثالث: مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعد الجزائر واحدة من الدول التي قامت بعدد من الإصلاحات الهيكلية ودعمتها بجملة من الإجراءات التي عززت نجاحها الارتفاعات المستمرة لأسعار النفط وذلك

من أجل النهوض باقتصادها والتخلص من مديونيتها الخارجية فضلا عن الانفتاح العالمي عن طريق فتح الباب أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاعات المختلفة، حيث أن حجم الموارد الموجهة نحو الاستثمارات العمومية خلال نفس الفترة 2019/2015 والمقدرة ب 262 مليار دولار يمثل حافز قوي لجذب الاستثمارات ،وعليه توجد عدة مقومات تجعل منها دولة إنمائية قوية وتمكنها من تعزيز الاستثمار،وأهم هذه المقومات ما يلي[12]:

1-المقومات القانونية والتنظيمية : انتهجت الجزائر منذ التسعينات جملة من الإصلاحات الاقتصادية للانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق وتبعت ذلك جملة من الإصلاحات السياسية والتشريعية لتوفر إطار مناسب للتوجهات الاقتصادية المنتهجة ، ومن هذا المنطلق فقد تقدمت الجزائر كثيرا في مجال إرساء إطار تشريعي وتنظيمي يتميز ب:

- ❖ وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الدولية ؛
- ❖ وجود نظام قضائي قوي قادر على تنفيذ القوانين مع وجود ضمانات كافية لحماية المستثمرين من مختلف المخاطر.

وضمن هذا السياق فقد تم إصدار عدة قوانين وتشريعات هدفت لتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي :

1-1-قانون النقد والقرض 10/90: والمتعلق بالنقد والقرض من القوانين الأساسية للإصلاحات ، حيث يعد بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية، كما يعتبر خطوة أساسية في سياسة التوجه للاستثمار الأجنبي وجذبه وأهم ما جاء به[13] :

- ❖ استبدال معيار الجنسية بمعيار الإقامة حيث يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الموال إلى الجزائر ؛
- ❖ تشجيع علاقات الشراكة بين المواطنين والأجانب لخلق فرص العمل وتعزيز جلب التكنولوجيا؛
- ❖ تعزيز دور الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد .

1-2-قوانين الاستثمار: تشمل هذه القوانين ترقية الاستثمار لعام 1993 وقانون تطوير الاستثمار لعام 2001 إلى جانب الأمر المتمم والمعدل لقانون تطوير الاستثمار والنظام الصادر في 2006 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية.

1-2-1-قانون ترقية الاستثمار :صدر هذا المرسوم التشريعي 93/12 الصادر في 15 أكتوبر 1993 والمتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، والذي أصبح بموجبه مجال الاستثمار والامتيازات التي وفرها المشرع الجزائري أكثر وضوحا، ويعتبر بمثابة الانفتاح الحقيقي للاقتصاد الجزائري حيث تضمن هذا القانون كل الآليات المنظمة للاستثمار في الجزائر وفق ما يلي [14] :

❖ إمكانية التمسك الكامل للمشروع الاستثماري من طرف المستثمر الأجنبي مع حرية تحويل أرباحه دون قيد كمي؛

❖ إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حل النزاعات بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية ؛

❖ إنشاء الوكالة الوطنية لمتابعة وترقية الاستثمارات التي تعمل على دعم وتوجيه المستثمرين المحليين والأجانب.

1-2-2- قانون تطوير الاستثمار :صدر هذا المرسوم التشريعي 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، جاء هذا القانون وفق 6 محاور أساسية وتناولها في 36 مادة ليعيد النظر في الآليات التي ارتكز عليها المرسوم التشريعي 93/12 ، حيث قدم هذا الأمر مزايا للمستثمرين أحسن من سابقتها ، من أهمها [15] :

❖ تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية للاستثمار.

❖ مضاعفة فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني من خمس سنوات إلى عشر سنوات، تحديد الهيئات المكلفة بتسيير ملف الاستثمار في الجزائر .

1-2-3 الأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتمم والمعدل لقانون تطوير الاستثمار: قد جاء هذا التعديل ليعطي مجالا واسعا لتعزيز الاستثمار بأنواعه.

3-1 – تطوير أداء الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر : وفي هذا الصدد خصصت الدولة أجهزة مكلفة بترقية وتطوير الاستثمار وتتمثل في [16]:

❖ **المجلس الوطني للاستثمار و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** تتولى ميدان الإستثمارت وتضطلع بالمهام التالية [17] :

✓ ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها مع تسيير صندوق دعم الاستثمار؛

✓ التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال فترة الإعفاء.

❖ **الشباك الموحد :** يعتبر آلية جيدة لتعزيز الاستثمار خاصة وأنه يعالج مختلف العينات الإدارية التي تقف أما تجسيد المشاريع الاستثمارية.

2-المقومات الاقتصادية: حرصت الجزائر على توفير الظروف الاقتصادية المناسبة لتجسيد مختلف المشاريع الاستثمارية عن طريق تأهيل الاقتصاد الوطني وجعله أكثر تنافسية من أجل المضي قدما في مسار التنمية الشاملة ، وذلك وفق ما يلي [18] :

❖ **حجم السوق المحلية ونموها:** أن عدد السكان في الجزائر في زيادة مستمرة وبمعدلات نمو متفاوتة حيث بلغ 39.5 بداية سنة 2015 ومع ارتفاع متوسط نصيب الفرد من **PIB** من 2.500 دولار سنة 2000 إلي 3.200 دولار سنة 2012 .

❖ **استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية:**إن الجزائر تتمتع بمناخ ومحيط اقتصادي يمتاز باستقرار ووضوح ويتجلى ملامح هذا الاستقرار من خلال المؤشرات التي تشير إلى حدوث تحسن كبير.

❖ **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:** تطور خلال الفترة 2014/2011 ليرتفع من 4123 مليار دج الي15569 مليار دج .

❖ **معدل التضخم** : سجلت الجزائر انخفاض في معدل التضخم حيث وصل إلى 4.5% سنة 2013 مقابل 9.4% سنة 2000.

❖ **سعر الصرف:** ان سعر صرف الدينار الجزائري قد بلغ متوسط سنوي نهاية سنة 2012 مستوى 78.10 dzd/usd .

❖ **تكلفة موارد الطاقة:** تتراوح تكلفة الغاز الطبيعي ما بين 0.18 إلى0.37 أورو/ حراري، في حين تقدر تكلفة الكهرباء ب1.14أورو/ كيلواط ساعي للمتوسط و هي بمثابة فرصة حقيقية لمن يستثمر في الجزائر .

❖ **توفر اليد العاملة:** لد الجزائر طاقات شابة تقدر ب65% من سكان الجزائر تتراوح أعمارهم ما بين 15 و35 سنة.

❖ **الحوافز الجبائية:** قدمت الجزائر العديد من التسهيلات والحوافز الجبائية المشجعة على الاستثمار ، وأهمها ما يلي:

✓ الإعفاءات الجبائية من حقوق التحويل فيما يخص العقارات الضرورية للاستثمار؛

✓ إعفاء دائم من الرسوم العقارية كما حددته المادة ب 10 سنوات من تاريخ الإنجاز ؛

✓ الاستفادة من تخفيض قدره 50% من الربح المعاد استثماره والخاضع لمعدل منخفض يقدر ب33%.

❖ **الحوافز المالية** : وفرت الدولة الجزائرية أهم الحوافز المالية الممنوحة نذكر منها:

✓ رفع المستوى الأقصى للضمان المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 50 إلى 250 مليون دينار مع تخفيض نسبة الفائدة الممنوحة بنسبة تتراوح مابين0.25% و1.5% حسب موقع المشروع؛

✓ رفع المخصص المالي لصندوق الضمان للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من20 إلى40 مليار دج؛

✓ منح قروض بدون فوائد تتراوح ما بين 20% و25 % بالنسبة للمشاريع التي تتجاوز تكلفتها 5 مليون دينار.

خاتمة:

قامت الجزائر في سبيل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتفعيله باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي من شانها أن تعزز مناخ الاستثمار فيها،كما هيئت ترسانة من القوانين والتشريعات وعززته بإطار مؤسساتي مساعد في تسهيل عملية الاستثمار بالإضافة إلى الضمانات المقدمة في هذا الإطار. ورغم الجهود المبذولة

إلا أن حجمها لم يتناسب مع مستوى الطموحات ويبقى بعيدا عن ما كان متوقعا، كما أنه لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني، وعلى ضوء ما سبق يمكن إعطاء مجموعة من الاقتراحات اللازمة لتحسين المناخ الاستثمار في الجزائر منها :

- ❖ تعزيز مناخ الاستثمار وإزالة كافة التعقيدات والعراقيل الخاصة بمؤشرات بيئة أداء الأعمال ؛
- ❖ إعادة ترشيد الحوافز والضمانات مع ضرورة القضاء على منافسة القطاع الموازي؛
- ❖ مواصلة العمل على تطوير الهياكل القاعدية لأهميتها في تحسين بيئة أداء الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية؛
- ❖ تعزيز الاقتصاد الجديد باستخدام التطبيقات الحديثة للاتصالات وتطوير قواعد البيانات والمعلومات.

المراجع:

1-HATEM F, attractivité du territoire de la théorie à la pratique, revue de LOFCE, n°94, 2004,p :361

2-عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: فرع اقتصاد التنمية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014، ص ص :162-165.

3-Investement report : www.unctad.org. CNUCED, World

4-سعيدي يحي : تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2006-2007 ، ص ص : 254-255.

5-المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، الإقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية الدولية .2015

6-المرجع نفسه ، ص :110

7-المرجع نفسه ، ص: 69.

8-المرجع نفسه ، ص: 13.

9-المرجع نفسه ، ص ص: 72-74.
10-المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية 2015
2012 and -2011World bank doing business report 2009-2010
11-عبد القادر ناصور، مرجع سبق ذكره، ص ص :252-.253
12- علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، 25-28 يناير 2015، شرم الشيخ جمهورية مصر العربية، ص ص:08-.09
13-شهرزاد زغيب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: واقع وآفاق،مجلة العلوم الإنسانية العدد08، جامعة بسكرة ،2005، ص:.14
14- المادة (14) من المرسوم التشريعي رقم (93-12) المتعلق بترقية الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 64، الصادرة بتاريخ 24 ربيع الثاني 1414، ص ص : 131-.133
15- المادة (09-11) من الأمر رقم (01-03)المؤرخ في 01 جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل20 أوت 2011 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 47، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001،ص ص: 5-.6
16-الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة: قانون الاستثمار في الجزائر جوان 2007،على الموقع الإلكتروني:www.joradp.dz: //http
17-بولرناح غريب ،العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث ، العدد 10 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،ص ص : 102-.104
18- علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-14.